

Distr.: General  
24 February 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون  
البند 136 من جدول الأعمال  
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

## أنشطة سلسلة الإمداد في الأمانة العامة للأمم المتحدة

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

#### أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن أنشطة سلسلة الإمداد في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/76/613). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُمت برودود خطية مؤرخة 17 شباط/فبراير 2022.

2 - ويشير الأمين العام في التقرير أنه جرى، عملاً بقرار الجمعية العامة 266/72، إنشاء مكتب إدارة سلسلة الإمداد في 1 كانون الثاني/يناير 2019 في إدارة الدعم العملياتي. ويضم المكتب كلا من شعبة اللوجستيات، وشعبة المشتريات، ودائرة التمكين والتواصل، وشعبة دعم القدرات النظامية، وقسم سلامة الطيران، ومركز الخدمات العالمي الموجود في برينديزي، بإيطاليا. وتضم شعبة اللوجستيات دائرة التخطيط لسلسلة الإمداد ودائرة دعم التوريد وقسم النقل الجوي وقسم مراقبة الحركة. فيما تتألف شعبة المشتريات من دائرة التكنولوجيا ودعم البنى التحتية، ودائرة النقل وخدمات الدعم المعيشي، إلى جانب قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي الموجود في مركز الخدمات الإقليمي في عنينيبي، بأوغندا. وأما دائرة التمكين والتواصل فتتألف من قسم إدارة الأداء، ووحدة تسجيل البائعين، ووحدة الاتصال، ووحدة التوجيه التشغيلي. وتشكل وحدات المكتب مجتمعة، بالشراكة مع المهام المقابلة داخل الكيانات المستفيدة، سلسلة الأمداد المتكاملة للأمانة العامة. ويبيّن الأمين العام في التقرير الأنشطة التي اضطلع بها المكتب عقب المواءمة الكاملة بين مكونات المكتب. ويوجز عملية سلسلة الإمداد ويتطّلع إلى استكمال الانتقال إلى العمل بنهج موحد في التخطيط، والتزويد، والشراء، والتسليم، وإعادة، والتمكين، المصمم خصيصاً لعمليات الأمم المتحدة (A/76/613، الفقرتان 1 و 2).



3 - وعند الاستفسار عن الأساس الذي استُند إليه في تغيير التقرير عن التقرير السابق من التقارير التي تقدم كل سنتين بشأن أنشطة الشراء، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقرير الأمين العام يعكس أنشطة سلسلة الإمداد بأكملها وليس أنشطة الشراء وحدها، وذلك تمثيلاً مع الولاية الجديدة للمكتب المنشأة بموجب القرار 266/72، وأنه كان من المقرر أن يتبع نفس العرض الذي يُقدّم كل سنتين لتقارير الأمين العام السابقة عن أنشطة الشراء. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن جميع كيانات الأمانة العامة الرئيسية، بما فيها عمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية؛ والإدارات التابعة لمقر الأمم المتحدة، أُدمجت في إطار سلسلة الإمداد. وزودت اللجنة بمخطط تنظيمي يشمل ملاك موظفي المكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.

4 - ورغم إقرار اللجنة الاستشارية بأن هذا التقرير المقدم من الأمين العام يوفر استعراضاً شاملاً للأنشطة التي اضطلع بها مكتب إدارة سلسلة الإمداد، إلا أنها ترى وجاهة في زيادة البيانات والتحليلات المتصلة بجوانب محددة من إدارة سلسلة الإمداد، ولا سيما المشتريات في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريره سنوياً، مشفوعاً بمستوى كاف من التفصيل والتحليل، ويتركز على أنشطة الشراء في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتأمل اللجنة أن تحتوي التقارير المقبلة أيضاً على مخطط تنظيمي مفصل للمكتب يتضمن تسلسلاً إدارياً واضحاً (انظر أيضاً الفقرات من 5 إلى 12، و 67 أدناه).

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأنه ستكون هناك حاجة إلى الموارد والاستثمارات على الطريق قدما حتى تتمكن من تحقيق سلسلة إمداد مؤتمتة من "طرف إلى طرف"، وتنفيذاً لمبادرات محددة تستهدف تحسين كفاءة سلسلة الإمداد وفعاليتها، من قبيل المبادرة المقبلة الرامية إلى تحسين إدارة المخزون والاستفادة المثلى من الأصول على نطاق المنظمة. والغرض من معظم المبادرات المشار إليها في تقرير الأمين العام هو عدم المساس بالتكاليف، وذلك من خلال الاستفادة المثلى من الموارد المتوفرة. وأي مبادرة تهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة في الهيكل و/أو الإجراءات و/أو التكاليف المنظمة ستُعرض على النحو السليم من خلال عملية استعراض الميزانية. ويرى الأمين العام أن جميع المبادرات المقترحة في التقرير يمكن أن تبدأ خلال الفترة 2023/2022. ومن المقرر أن تجري هذه المبادرات في الوقت ذاته، على ألا يكون معدل تنفيذها رهناً بالقدرات والموارد المتاحة فحسب، بل أيضاً بالتعاون والالتزام من جانب سائر أجزاء المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة. وتأمل اللجنة في أن تقدم معلومات إضافية عن تلك المبادرات أثناء نظر الجمعية العامة في هذا التقرير، وتوصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى نظرها، في سياق تقريره المقبل، معلومات مفصلة عن المبادرات الجديدة تشمل فوائدها وآثارها المالية.

#### *إجراءات التخطيط وتعزيز الكفاءة*

6 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن المكتب أنشأ إطاراً لتخطيط سلسلة الإمداد يكفل التكامل الأفقي والرأسي للوظائف والعمليات في سياق تخطيط سلسلة الإمداد مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي. وهذا الإطار يدعم خطة سلسلة الإمداد العالمية التي توفر إحاطة كاملة بالطلب العالمي على السلع والخدمات، ويدعم تحديد خيارات وفرص التوريد المثلى من أجل تقديم حلول تتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة تلبيةً لاحتياجات الكيانات المستفيدة. وتتجلى الاحتياجات العالمية من السلع والخدمات في 28 313 طلباً بلغت قيمتها الإجمالية 2,457 بليون دولار أمريكي حتى 1 حزيران/يونيه

2021. وقال إن المكتب استحدث عملية محسنة لاستعراض الخطة السنوية لسلسلة الإمداد العالمية تضطلع بها أفرقة عاملة متعددة الوظائف مؤلفة من خبراء المشتريات والخبراء التقنيين استنادا إلى إدارة الفئات، لبت ما قيمته 329,2 مليون دولار من إجمالي الطلب المتوقع من المخزونات أو الاحتياطات الحالية، وهذا ما أدى إلى تقادي نفقات إضافية. وبغية تيسير التعاون مع الكيانات المستفيدة خلال دورة التخطيط، استحدث المكتب عملية تخطيط متكامل للأعمال بهدف استعراض الخطط وكفالة أهميتها، وتكييفها لتوائم أنشطة محددة صدر بها تكليف، وحصر المشاكل، وصياغة حلول لمواجهة التحديات والتخفيف من المخاطر. وسينفذ تخطيط سلسلة الإمداد للدورة 2022-2023 ضمن أداة تخطيط سلسلة الإمداد من التوسعة الجديدة 2 لنظام أوموجا، التي تجتاز حاليا المرحلة النهائية من النشر (A/76/613، الفقرات من 21 إلى 26).

7 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية تخطيط سلسلة الإمداد تتلقى الدعم، منذ عام 2018 وخلال دورة التخطيط للفترة 2021-2022، عبر حل داخلي مؤقت يسمى "أداة التخطيط للطلب والشراء". وبفضل نشر أداة أوموجا لتخطيط سلسلة الإمداد خلال عام 2021 تمكنت الأمانة العامة من الانتقال من النظام المؤقت إلى حل أوموجا الجديد. وتعرض الأداة توقعات الطلب على السلع والخدمات باعتبارها مدخلات في تخطيط سلسلة الإمداد بدءا من دورة التخطيط للفترة 2022-2023 فصاعدا، كما أنها تيسر استعراض خطط سلسلة الإمداد والإشراف عليها من جانب المقر وإدارة الفئات على مستوى الكيانات والمستوى الإجمالي. وتنتج أيضا أداة التخطيط مُقدِّمًا توقعات الطلب لمدة تصل إلى 24 شهرًا باستخدام مجموعة من البيانات التاريخية، والخوارزميات المتقدمة إلى جانب تسويات جهة التخطيط المتعلقة، في جملة أمور، بأنماط الاستهلاك الموسمية والمتقطعة، والطلبات المتصلة بالمشروع. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع النظام أيضًا استبدال المعدات في المستقبل. ووضعت كيانات الأمانة العامة المدرجة في دورة تخطيط الميزانية العادية خطط سلاسل الإمداد الخاصة بها لعام 2022 في الأداة الجديدة في نظام أوموجا. وتقوم بعثات حفظ السلام حاليا بوضع خطط سلاسل الإمداد الخاصة بها للفترة 2022-2023 عبر الأداة، بالتزامن مع الاستمرار في إدارة تنفيذ الخطط من خلال تحليل الطلب والتنبؤ في الحل الداخلي المؤقت. وسيكتمل نشر الأداة فيما يتصل بالطلب الإجمالي، وصافي الطلب، وتخطيط المصادر لكل من الميزانية العادية وكيانات حفظ السلام بحلول نهاية حزيران/يونيه 2022.

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، عند الاستفسار، بأن النطاق الكامل لمتطلبات الأعمال في سياق أداة التخطيط يتجاوز الوظائف الأولية ليشمل، على سبيل المثال، وظائف التخطيط للتسليم والإدماج، والحسابات التلقائية لمخزون الأمان، والإدماج المحتمل في وحدة الميزنة في نظام أوموجا، فضلا عن نظام إدارة النقل، ونظام إدارة القدرات النظامية. ويتوقع أن تحقق الأداة ما يلي: (أ) زيادة التعريف بسلسلة الإمداد وإمكانية تتبعها من أجل تحسين التخطيط؛ (ب) تحقيق مستويات مثلى من المخزون مع زيادة التعريف والتحكم في سياق توافر المواد، بما يكفل مخزون الأمان، ووضوح الإمداد في الأجل الطويل؛ (ج) التمكين من تحسين التكامل في التخطيط على المستويات المحلية بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة من خلال إبراز البيانات المتعلقة بسلسلة الإمداد. ولا تزال الأداة تخضع للتحسين المستمر بعد النشر، وسوف يتم صقلها أو تعزيزها استنادا إلى الدروس المستفادة، وتعليقات المستخدمين، وفرص التحسين التي تحدّد أثناء النشر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلبية الاحتياجات الخاصة بالمكاتب التي تكون المتطلبات المتصلة بعملية شرائها أقل وأدنى قيمة.

9 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عملية تخطيط سلسلة الإمداد، بما في ذلك استخدام نظام أوموجا لتنفيذ مبادرات محددة، تستهدف تحسين كفاءة سلسلة الإمداد وفعاليتها. وتأمل اللجنة أن يبدأ على وجه السرعة استخدام أداة تخطيط سلسلة الإمداد من الحل الجديد للتوسعة 2 لنظام أوموجا، وتتطلع إلى الحصول على معلومات محدثة عن التنفيذ في التقرير المقبل.

#### الاستثمار في التكنولوجيا

10 - يشير الأمين العام إلى أن الحفاظ على سلسلة إمداد تتسم بالفعالية والكفاءة يتطلب استثمارا مستمرا في الميدان التكنولوجي. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن التركيز المباشر للاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يتوقف عند استبدال النظم القديمة بل يتجاوزها لينصب على تحديد الثغرات القائمة في الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات لسلسلة الإمداد من طرف إلى طرف. وسيكون العنصر الأول في هذه الرؤية الهادفة إلى إيجاد حل سلس هو إضفاء تحسينات على التخطيط للقوة ونظام أوموجا بغية ربط تخطيط سلسلة الإمداد بنماذج الميزانية والشؤون المالية. ومن الأولويات الاستثمارية الأخرى المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات استهلال العمل بنظام التشغيل الآلي للحد من الأخطاء اليدوية والتمكين من التتبع الآني في عمليات سلسلة الإمداد. كما يوجد تطبيق إضافي هو برج مراقبة سلسلة الإمداد الذي يتمثل الغرض منه في تيسير عملية صنع القرار من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة.

11 - وبالإضافة إلى المشاريع المتعلقة بالتوسعة 2 لنظام أوموجا، استحدث المكتب حلاً إلكترونيًا (العطاءات الإلكترونية) ووضعه موضع التنفيذ، ولا يزال الآن في مرحلة التجريب وقيود الاستخدام من جانب شعبة المشتريات. ويستمر العمل طوال عام 2022 بخريطة الطريق المتعلقة بتنفيذ تدرجي على مستوى الأمانة العامة. وسيساعد الحل في رصد وإدارة عمليات الشراء. وزيادة الكفاءة الناجمة عن نظام العطاءات الإلكترونية، ولا سيما بالنسبة للاحتياجات الكبيرة والمعقدة، تدعم التزام المكتب بتعظيم إمكانيات الوصول إلى فرص الأعمال التجارية أمام أوسع مجموعة ممكنة من البائعين المؤهلين (المرجع نفسه، الفقرة 77). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المكتب بدأ في إنشاء حل للعطاءات الإلكترونية في أواخر عام 2020، على أن يبدأ تشغيل النظام في تموز/يوليه 2021 وينتقل إلى العمل بكامل طاقته اعتباراً من 1 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفيما يتعلق بالتقدم في عملية النشر، سيجري تحليل لاستخدام النظام، وللحالات التي ارتتبت فيها أن النظام ليس بالحل الأمثل. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع الصيغة النهائية لخطة تتناول نشر النظام في سائر كيانات الأمانة العامة قبل نهاية عام 2022. وتذكر اللجنة بأن الأمين العام أشار في تقريره السابق (A/73/704) إلى أن شعبة المشتريات كانت تختبر، منذ آذار/مارس 2015، حل العطاءات الإلكترونية، بوصفه برنامجاً تجريبياً، لإصدار كراسة شروط العطاءات وتلقي العروض من الجهات الموردة. وكانت الشعبة قد خططت لطرح نظام العطاءات الإلكترونية في عام 2019 باعتباره النموذج لجميع عمليات تقديم العطاءات التي تجري على نطاق الأمانة العامة مع السماح باستثناءات عند الضرورة (انظر أيضاً A/73/704، الفقرات من 67 إلى 70).

12 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام، في تقريره المقبل، معلومات مفصلة عن الابتكارات في مجال الشراء، بما في ذلك مشروع العطاءات الإلكترونية، إلى جانب آثارها المالية وفوائدها. وتأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام أيضاً تقريراً عن الجهود المبذولة للتواصل مع البائعين الذين قد لا يكون في مقدورهم الدخول إلى النظام (انظر الفقرة 36 أدناه).

## التعاون على نطاق المنظومة

13 - يوضح الأمين العام، في تقريره، أن التقارير المتعلقة بتعاون الأمانة العامة داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بأنشطة المشتريات وسلسلة الإمداد، لم تكن، في الماضي، تعرض بشكل وافٍ كامل نطاق هذه المشاركة. فإلى جانب العقود الإطارية المشتركة، هناك استخدام متزايد للترتيبات القائمة لدى الكيانات بموجب القاعدة المالية 105-17 (أ)، المعنية بالتعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد سجل الشراء الجماعي من جانب الأمانة العامة باستخدام هذه الطريقة ارتفاعاً سنوياً، من 71,5 مليون دولار في عام 2018 إلى 87,7 مليون دولار في عام 2020. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت الأمانة العامة إرشادات لتعزيز إطار التعاون مع الكيانات الأخرى، وتوضيح تنفيذ ذلك الإطار. كما أنشئ، في الآونة الأخيرة، فريق عامل جديد يضم ممثلين عن شعبة المشتريات لدراسة الفرص المتاحة لتفعيل الاعتراف المتبادل. ويبرز المرفق الخامس من التقرير بعض الأمثلة على التعاون خلال الفترة المشمولة بالتقرير (A/76/613، الفقرتان 71 و 72 والمرفق الخامس).

14 - واستقرت اللجنة الاستشارية عن سبب تدني مستوى التعاون، فأبلغت بأنه يجري، في إطار إدارة الفئات، استكشاف فرص التعاون لكل فئة منها، بما في ذلك تحليل عقود المنظمات الأخرى المصنفة في فئة بعينها. وتوضع مبادرات لمتابعة فرص التعاون عندما تعتبر مفيدة وتمثل مبدءاً أعلى جودة بأفضل سعر. وقد أصدرت شعبة المشتريات تعليمات إلى جميع موظفي المشتريات لديها للتأكد من أن المعلومات التعاقدية المتعلقة بجميع العقود الإطارية للشعبة قد أدخلت في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وهناك منظمات أخرى تقوم أيضاً بتحميل معلوماتها عن العقود هناك، وهذا ما يمكن موظفي الأمم المتحدة لشؤون المشتريات من أخذ فكرة عن الاتفاقات طويلة الأجل المتاحة في منظومة الأمم المتحدة في فئة بعينها. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر المكتب وثيقة توجيه تشغيلي في إطار سلسلة الإمداد كي يوضح لموظفي المشتريات على نطاق الأمانة العامة بعبارة عملية للغاية طريق تحقيق المكاسب من التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة في مجال المشتريات مع كفالة الحفاظ على مبادئ الشراء في الأمانة العامة، بما يشمل مبدءاً أعلى جودة بأفضل سعر. وتتمثل الخطوات اللاحقة في ما يلي: (أ) قيام الأمين العام بالدعوة بقوة مع قيادة الوكالات والصناديق والبرامج إلى مزيد من التعاون في مجال المشتريات؛ (ب) الحد من البيروقراطية من خلال تبسيط العمليات والتكنولوجيا؛ (ج) قيام الدول الأعضاء بالدعوة بقوة من خلال الهيئات التشريعية التابعة للوكالات والصناديق والبرامج إلى زيادة التعاون بين الوكالات؛ (د) مواصلة الأمانة العامة الدعوة بنشاط من خلال شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى تحقيقاً للهدف ذاته.

15 - وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء تدني مستوى التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة في سلسلة الإمداد، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الشراء. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري تقييماً للفرص والتحديات، مع كفالة الحفاظ على مبادئ الشراء للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما يشمل مبدءاً أعلى جودة بأفضل سعر، وذلك في سياقات منها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وأن يقدم، في تقريره المقبل، معلومات مستكملة عن التقدم المحرز للنظر فيها (انظر أيضاً A/73/790، الفقرة 28، و A/71/823، الفقرة 42). وتوصي اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية إلى الهيئات التشريعية ذات الصلة في كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تعهد إلى رؤساء هيئاتها التنفيذية بتحسين الآليات التي تعزز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة وتحقيق أوجه الكفاءة.

## ثانياً - التصدي للجائحة في إطار سلسلة الإمداد

16 - يوضّح الأمين العام في تقريره الطريقة التي واجهت بها سلسلة الإمداد المتكاملة المنشأة حديثاً أول اختبار جاد لها في بداية الجائحة. فقد طُلب من المكتب أن يحدد على وجه السرعة الحلول التقنية لطائفة جديدة من المتطلبات غير المتوقعة، ويوردها نيابة عن جميع الكيانات المستفيدة ويسلمها في الوقت المناسب. وقد اقتُنيت سلع وخدمات حيوية بقيمة تراكمية ناهزت 85 مليون دولار بواسطة أكثر من 80 إجراء من إجراءات الشراء بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2021، على النحو المبين في الجدول 1 من هذا التقرير (A/76/613، الفقرة 14).

الجدول 1

قيمة السلع والخدمات الحيوية التي اقتُنيت بواسطة إجراءات الشراء الطارئة خلال الفترة من آذار/مارس 2020 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الحجم
الطيران	46 102 887,00
الرعاية الصحية	23 469 275,51
الهندسة والهياكل الأساسية	8 197 231,27
المرافق والتشبيد	5 200 000,00
الاتصالات والتكنولوجيا	1 005 000,00
شحن البضائع	213 245,18
<b>المجموع</b>	<b>84 187 638,96</b>

17 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن إجراءات الشراء الطارئة، التي وُضعت في الفترة من آذار/مارس 2020 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، على النحو المتوخى في المادة 15-4 من دليل مشتريات الأمم المتحدة، كانت تتضمن استخدام إجراءات مبسطة، وجداول زمنية معجلة، واستعراضاً تجريه لجنة العقود في المقر بأثر رجعي للعقود التي تجاوزت قيمتها مليون دولار. وبموجب تلك الإجراءات، تجري عمليات الشراء التنافسية في ساعات أو أيام للتعاقد على السلع والخدمات في حالات الطوارئ. وفيما يتعلق بتسجيل البائعين، إذا كان من الضروري الموافقة على طلب تسجيل بائع لتقديم سلع أو خدمات في إطار عملية لجنة الموافقات الخاصة، وإذا كانت حالة الطوارئ وشيكة، يمكن لرئيس دائرة التمكين والتواصل أن يوافق على الطلب دون أن تستعرضه اللجنة. وكان استعمال إجراءات الشراء الطارئة يُرصد عن كثب خلال الفترة بسبب منها استعراضه من جانب لجنة العقود في المقر عقب اتخاذ إجراءات الشراء، والإبلاغ الدوري عن جميع الحالات التي تجرى في إطار تلك الإجراءات لدى الأمين العام المساعد لشؤون إدارة سلسلة الإمداد، فضلاً عن تقديم إحاطات إلى القيادة العليا. وبالإضافة إلى الاستعراض المتواصل بغية تحديد المواضيع التي يمكن فيها زيادة ترشيد وتبسيط تلك الإجراءات، أجرى المكتب استعراضاً داخلياً لعملية التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وسيدمج الدروس المستفادة في وثائقه التوجيهية وإجراءاته، حسب الاقتضاء في المستقبل.

18 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن المكتب اضطلع بدور ريادي أساسي وقدم الخبرة التقنية لفرقة العمل الأولى من نوعها المشكّلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمعنية بعمليات الإجلاء الطبي المتصلة بكوفيد-19، مما أتاح توافر أسرة لوحدة العناية المركزة في عدة مواقع عبر العالم لفائدة موظفي الأمم المتحدة المؤهلين ومعاليمهم وللشركاء المنفذين الرئيسيين (المرجع نفسه، الفقرة 7).

19 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن فرقة العمل تستكشف حالياً السبل الكفيلة بأن يؤخذ تطور مختلف المتغيرات ذات الصلة بالجائحة في الاعتبار بشكل أفضل، بما في ذلك المؤشرات الوبائية، ووجود قيود تحول دون نقل المصابين بكوفيد-19 إلى وجهات الإجلاء الطبي التقليدية وقبولهم فيها، واستخدام التحليل المرتكز على الأدلة لإثراء التوصيات المتعلقة بنوع وحجم العمليات اللازمة في المستقبل.

20 - وبرز الأمين العام في تقريره أن بداية عام 2021 شهدت إنشاء برنامج تطعيم ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة بقيادة المكتب، جمع 32 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة، من أجل تنسيق توريد اللقاحات وتوزيعها وإعطائها لموظفي الأمم المتحدة في المواقع حيث لم يكن بوسع برامج التلقيح الوطنية تقديم المساعدة. وقد أبرم المكتب عقود احتياجات من أجل توفير أفرقة تطعيم حيثما توجد حاجة إليها بغية دعم الجهود التي تبذلها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2021، كان المكتب قد ورّع أكثر من 350 000 جرعة لقاح على أفراد الأمم المتحدة النظاميين والمدنيين في 69 بلداً إلى جانب المستهلكات الطبية المرتبطة بها. ففيما يتعلق بلقاحات الأفراد النظاميين، دعم المكتب مجموعة أصدقاء غير رسمية اجتمعت في كانون الثاني/يناير 2021 لتحديد طريق المضي قدماً فيما يخص اللقاحات المسموح بها، وعمليات التلقيح في مسرح العمليات، وإعطاء اللقاحات قبل النشر، والعمليات التشريعية المعمول بها. وقد شاركت في مجموعة الأصدقاء ما مجموعه 38 دولة عضواً (المرجع نفسه، الفقرة 12). ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بقائمة تضم حزم الرعاية المنزلية العادية وحزم الرعاية المنزلية الموسعة، ومعلومات عن أنواع اللقاحات التي وردت في عام 2021 ومطلع عام 2022. وثقّر اللجنة الاستشارية مع الامتنان بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة والكيانات الأخرى في التصدي لجائحة كوفيد-19 وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل مزيداً من المعلومات عن تطبيق إجراءات الشراء الطارئة، بما في ذلك توحيد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

### ثالثاً - الأنشطة الحالية في إطار سلسلة الإمداد

#### إدارة الفئات

21 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأمانة العامة اعتمدت، في أيار/مايو 2019، نموذج حوكمة لإدارة الفئات، وأصدرت اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إرشادات شاملة للعاملين، تشمل نموذجاً للتشغيل والعمليات ذات الصلة. ويتضمن نموذج التشغيل تحليلاً للجوانب المتعلقة بالمسائل التنظيمية ومسألة كفاءة التوريد والنوعية والخدمة والتكلفة والابتكار، المتصلة بعملية وضع الاستراتيجيات. وتهدف الاستراتيجيات إلى إدراج إجمالي تكلفة الملكية في تحليلاتها وتوصياتها. وهي تكمل هدف الأمين العام المتمثل في تقريب السلطة من نقطة إنجاز الولاية عن طريق تمكين الكيانات من أن تمارس، عند الاقتضاء، سلطاتها المفوضة في مجال الشراء بتوجيهات وتوصيات مصممة خصيصاً لذلك.

22 - ويشير الأمين العام أيضا إلى أن شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى اعتمدت رسميا دعوة إلى العمل اقترحها المكتب للاستفادة من الخبرة في مجال إدارة الفئات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد كُلف الفريق العامل المعني بالتنسيق التابع للجنة باقتراح أدوار قيادية محددة مرتبطة بالفئات لفرادى الوكالات والصناديق والبرامج. وأنشئ ما مجموعه 40 فئة ضمن ثمانية مجالات عمل، تمت الموافقة بشأنها على 31 استراتيجية من استراتيجيات الفئات خلال السنتين الماضيتين. وستوضع في عام 2022 استراتيجيات إدارة الفئات بالنسبة للفئات التسع المتبقية (المرجع نفسه، الفقرات من 16 إلى 20). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بقائمة تضم الفئات وأبلغت بالانتهاء من وضع مؤشرات الأداء الرئيسية لاستراتيجيات الفئة المنجزة ودخولها المرحلة النهائية من الاستعراض والاستكمال، بالتشاور مع أفرقة الفئة.

23 - وتشير اللجنة الاستشارية بأنها ترى أن ثمة حاجة إلى مزيد من الفهم والتحليل المتعمق لإدارة الفئات وإلى تقديم شرح مفصل عن جوانبها التشغيلية، يتناول في جملة أمور التدابير المتخذة لكفالة الفصل بين الواجبات، والتكاليف والفوائد المتوقعة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل التوضيحات المطلوبة (انظر A/73/790، الفقرة 19).

#### التوريد وفقًا للفئات

24 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن بعض الفئات تستفيد من حلول التوريد العالمية أو تشتترط خبرات محددة بسبب الاعتبارات الاستراتيجية أو التنظيمية. ويحدد المكتب الحلول اللازمة ضمن فئات الهندسة، والدعم الطبي، وأساطيل المركبات، وحصص الإعاشة، والوقود، والإمدادات العامة. وتستوفى احتياجات عملاء متعددين من خلال إنشاء وإدارة ما يقرب من 100 عقد إطار عالمي و 30 عقد إنجاز كلي في أي وقت من الأوقات، وكلها ضمن نطاق استراتيجيات إدارة الفئات ذات الصلة. وفي السنة المالية 2020-2021 تم توريد أكثر من 73 000 طن من حصص الإعاشة المتكونة من بنود شتى يبلغ عددها 524 بندا، و 186 مليون لتر من الديزل، وحوالي 70 مليون لتر من قود الطائرات النفاثة من الفئة A1، إلى جانب 516 مركبة، تشمل 50 مدرعة و 84 شاحنة و 6 حافلات و 5 رافعات شوكية، بالإضافة إلى 117 جهاز تنفس اصطناعي للعناية المركزة (A/76/613، الفقرات من 37 إلى 39). ويوفر المكتب الخبرة التقنية لجميع العملاء ويدعم الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم العمليتي واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال تقديم حلول التوريد ذات الصلة بالهندسة للفئات الهندسية التسع، مع التركيز على الخيارات المبتكرة والمستدامة، بما في ذلك الطاقة المتجددة ومعالجة مياه الصرف (المرجع نفسه، الفقرة 40).

25 - وفي إطار سلسلة الإمداد المتكاملة، قام المكتب بإبرام وتعهد 62 عقدا تجاريا و 19 طلب توريد لخدمات الطيران العسكري في 18 من شتى الكيانات الميدانية. ورصد المكتب 637 5 ساعة طيران، و 159 عملية إجلاء طبي تتعلق بكوفيد-19 بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، و 17 عملية إجلاء طبي لا تتعلق بكوفيد-19. ويقوم أيضا حاليا بنشر 458 منظومة جوية غير مأهولة بطرائق مختلفة من خلال العديد من العقود التجارية وطلبات التوريد دعماً للعملاء (المرجع نفسه، الفقرة 42). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية، بأن توريد هذه المنظومات يجري في المقر، بالتنسيق مع البعثات الميدانية، بالاستناد إلى الاحتياجات التشغيلية. ويمكن توريد هذه الخدمات من خلال عملية شراء تجارية أو، في بعض الحالات، من خلال تبرع أحد البلدان المساهمة بقوات، أو عن طريق طلب توريد، أو باعتبارها اتفاقاً

بدون مقابل. وحُدِّدت معدلات السداد عن المنظومات الجوية غير المؤهلة الصغيرة والمتناهية الصغر من الفئة الأولى في دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية/أفراد شرطة المشاركة في بعثات حفظ السلام وبمراقبة تلك المعدات؛ وبالتالي، فعندما يقدمها بلد مساهم بقوات فإنها تعتبر معدات مملوكة للوحدات وتكون جزءا من مذكرة التفاهم ذات الصلة، أو أنه يمكن توريدها باعتبارها معدات مملوكة للأمم المتحدة من خلال عملية شراء تجارية. وعند الاستفسار، رُوِّدت اللجنة بنسخة من دليل الطيران. ويتناول المرفق واو-4 من الدليل العمليات التي تنفذ باستخدام المنظومات الجوية غير المؤهلة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتم اقتناء المنظومات الجوية غير المؤهلة واستخدامها وفقاً للدليل.

26 - ويشير الأمين العام أيضا إلى أن المكتب أبرم، دعما لوظيفة التسليم لديه، 89 عقدا تجاريا قصير الأجل لشحن البضائع بقيمة 48 مليون دولار في الفترة بين تموز/يوليه 2020 وحزيران/يونيه 2021، بالإضافة إلى إبرام ثمانية عقود تجارية طويلة الأجل لشحن البضائع على الصعيد العالمي في أيلول/سبتمبر 2021. وتفاوض المكتب أيضا على 32 طلب توريد تتعلق بخدمات شحن البضائع بقيمة 12 مليون دولار وعلى 109 طلبات توريد تتعلق بتحركات المسافرين بقيمة 44,9 مليون دولار، نجم عنها نقل 47 231 طنًا من المعدات المملوكة للوحدات وللأمم المتحدة، بالإضافة إلى 188 794 من أفراد قوات الجيش والشرطة المقدمين من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، و 18 000 طن من الأمتعة (المرجع نفسه، الفقرتان 43 و 49).

#### الإنفاق والاتجاهات في سياق سلسلة الإمداد

27 - يبيِّن الأمين العام أن الأمانة العامة تدير أكبر عمليات سلسلة الإمداد حجما وأشدّها تعقيدا داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث بلغ إجمالي قيمة مشترياتها على الصعيد العالمي 2,7 بليون دولار في عام 2020 و 2,9 بليون دولار في عام 2019. وفي عام 2020، أصبح بند تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على رأس قائمة أوجه الإنفاق (394 مليون دولار)، تلاه النقل الجوي (371 مليون دولار)، ثم الطعام والمطاعم (369 مليون دولار)، فالوقود (343 مليون دولار)، وأخيرا البناء والتشييد (289 مليون دولار). وهذه المجموعات الخمس الأولى من السلع الأساسية ظلت باستمرار من بين أهم السلع الأساسية التي اشترتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في السنوات الخمس الماضية؛ إذ استأثرت بنسبة 65,31 في المائة من إجمالي المشتريات في عام 2020، بالمقارنة مع 62,58 في المائة في عام 2019. ونتيجة للقيود المفروضة على بعض الحركة الجوية في عام 2020 بسبب كوفيد-19، تراجع النقل الجوي، رغم أنه كان سابقًا على رأس قائمة فئات الإنفاق منذ عام 2011. ويرد في الجدول 2 تحليل الإنفاق في الأمانة العامة للفترة من 2019 إلى 2021 (المرجع نفسه، الفقرة 15 والمرفق الأول).

الجدول 2  
تحليل الإنفاق في الأمانة العامة للأمم المتحدة، 2019-2021

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

قيمة أمر الشراء			السلع الرئيسية
2021	2020	2019	
330,97	371,4	478,76	النقل الجوي
348,18	393,91	418,08	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
238,36	343,19	372,45	الوقود
291,7	368,97	312,33	الطعام والمطاعم
305,01	289,41	268,04	البناء والتشييد
2,47	46,81	190,14	السفر
120,87	133,28	140,26	العقارات
144,59	120,98	126,03	النقل والتخزين
102,78	91,72	90,63	الخدمات الأمنية
77,73	75,09	81,12	الخدمات الفنية
59,69	56,11	72,3	المركبات
49,72	65,84	53,95	الخدمات المالية والتأمينية
42,49	53,25	46,74	التنظيف الصناعي
17,93	10,44	45,04	الإقامة وخدمات المؤتمرات
38,23	29,77	35,37	المرافق العامة
42,95	61,78	31,81	المستحضرات الصيدلانية والصحة
30,29	28,25	28,72	الخدمات الهندسية
18,18	8,97	23,38	معالجة المياه
20,29	17,01	23,02	التعليم
22,15	23,29	20,55	توليد الطاقة وتوزيعها
15,17	19,1	16,78	المواد الصناعية
10,27	10,77	14,74	المعدات واللوازم المكتبية
12,85	18,37	11,22	الأثاث
10,64	14,57	11,09	المواد الخام والمواد الكيميائية
12,09	11,97	9,73	التدفئة والتبريد والتوزيع
13,08	11,01	9,63	الكهرباء والإضاءة
13,88	15,07	8,61	متفرقات
2,38	3,69	4,18	الصناعة التحويلية
3,06	2,95	3,27	المنتجات المنسوجة
1,59	2,06	3,06	المواد الورقية
3,79	3,89	2,62	التنظيف

السلع الرئيسية	قيمة أمر الشراء		
	2021	2020	2019
الأدوات	2,05	2,16	1,72
المواد الزراعية	0,93	0,43	0,39
<b>المجموع</b>	<b>2 406,33</b>	<b>2 705,52</b>	<b>2 955,74</b>

28 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الدوافع الرئيسية لانخفاض الإنفاق (مثل انخفاض الطلب على الطيران والسفر) في عامي 2020 و 2021 مقارنة بعام 2019 هي الجائحة والمشهد المتغير لحفظ السلام، بما في ذلك تصفية البعثات وتقليص حجمها. وفيما يتعلق بزيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 2020 و 2021، أبلغت اللجنة بأن شراء سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يخضع للوائح والقواعد والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة لإنجاز عمليات الشراء. ويتيح شراء هذه السلع توحيد بعض التكنولوجيات بغرض كفاءة قابليتها للتشغيل البيئي، والتوجيه الاستراتيجي بما يتماشى مع التطورات التي يشهدها السوق، والاستفادة المناسبة من الاستثمارات السابقة. وقد حدثت عملية التوحيد هذه في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانطوت على النظر إلى التكنولوجيا من منظور استراتيجي بغية اختيار المنتجات والحلول التي تلبي احتياجات المنظمة. ثم أخضعت هذه المعايير لتحليل تجاري بهدف كفاءة أعلى جودة بأفضل سعر في اقتناء تلك السلع والحلول. وتقيّدًا بهذه العمليات، تم ترشيد تكاليف هذه التكنولوجيا من خلال العقود الإطارية المعمول بها، والتي سوف تتحسن أكثر من خلال إصدار طلبات جديدة لاستدراج العروض.

29 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاتجاهات والدوافع العامة لخفض الإنفاق في 2020 و 2021، التي تُعزى أساسًا إلى الجائحة والمشهد المتغير لحفظ السلام، بما في ذلك تصفية البعثات وتقليص حجمها، وتأمل أن يقدم الأمين العام في تقاريره المقبلة تحليلًا أدق لتحركات الإنفاق، بما في ذلك تحليل الطلب وتفسير التغييرات، فضلًا عن تبرير الزيادات في سياق بعض أهم السلع الرئيسية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

#### التوريد

30 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأمانة العامة ملتزمة بإتاحة أقصى حد من الفرص والتنوع في قاعدة الموردين لديها. فمنذ عام 2016، ظلت النسبة المئوية لعمليات الشراء التي تضطلع بها الأمانة العامة من أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان النامية تشهد زيادة مطردة. وشهدت نسبة المشتريات من هذه البلدان ارتفاعاً من 55,37 في المائة من الحجم الإجمالي في عام 2016 إلى 61,5 في المائة في عام 2020، متجاوزة بذلك معدلاتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. ويبين التقرير الإحصائي السنوي لعام 2020 عن مشتريات الأمم المتحدة أن ما نسبته 60,38 في المائة من إجمالي حجم المشتريات على نطاق منظومة الأمم المتحدة يرد من مجموعات البلدان المذكورة أعلاه. ويبين الجدول 2 من تقرير الأمين العام الاتجاهات في حجم ونسبة المشتريات من الاقتصادات الصناعية من جهة، ومن أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية من جهة أخرى (المرجع نفسه، الفقرة 27 والجدول 2). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة تستخدم في تحديد فئات البلدان تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2022 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. ورُودت اللجنة أيضاً بتفاصيل عن حجم ونسبة المشتريات من

البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان الصناعية للفترة من 2016 إلى 2020، على النحو المبين في الجدول 3 من هذا التقرير.

## الجدول 3

حجم ونسبة المشتريات من البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاقتصادات الصناعية (2016-2020)

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

مجموعة البلدان	2020		2019		2018		2017		2016	
	النسبة المئوية	الحجم								
البلدان النامية	40,55	1,10	38,87	1,15	38,73	1,17	38,70	1,19	35,17	1,14
أقل البلدان نمواً	12,49	0,34	12,75	0,38	13,00	0,39	11,99	0,37	10,76	0,35
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	8,46	0,23	9,37	0,28	8,80	0,27	9,37	0,29	9,44	0,31
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>61,50</b>	<b>1,66</b>	<b>60,98</b>	<b>1,80</b>	<b>60,52</b>	<b>1,83</b>	<b>60,07</b>	<b>1,84</b>	<b>55,37</b>	<b>1,79</b>
البلدان الصناعية	38,50	1,04	39,02	1,15	39,48	1,19	39,93	1,23	44,63	1,44
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>2,71</b>	<b>100</b>	<b>2,96</b>	<b>100</b>	<b>3,03</b>	<b>100</b>	<b>3,07</b>	<b>100</b>	<b>3,23</b>

## تسجيل البائعين والتواصل معهم

31 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن النسبة المئوية الإجمالية للبائعين المدعويين من هذه المجموعات إلى عمليات تقديم العطاءات ارتفعت من 58,97 في المائة في عام 2016 إلى 68,38 في المائة في عام 2020 (المرجع نفسه، الفقرة 27). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بتفاصيل عن النسبة المئوية للبائعين المدعويين من البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاقتصادات الصناعية، على النحو المبين في الجدول 4 من هذا التقرير.

## الجدول 4

النسبة المئوية للبائعين من البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاقتصادات الصناعية، المدعويين إلى عمليات تقديم العطاءات (2016-2020)

(النسبة المئوية)

مجموعة البلدان	2020	2019	2018	2017	2016
البلدان النامية	42,66	45,84	42,19	40,06	38,87
أقل البلدان نمواً	23,94	18,43	19,20	17,97	18,69
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	1,72	1,36	1,53	1,77	1,41
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>68,32</b>	<b>65,63</b>	<b>62,92</b>	<b>59,80</b>	<b>58,97</b>
البلدان الصناعية	31,68	34,37	37,08	40,20	41,03
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

32 - وفيما يخص تسجيل البائعين، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكتب إدارة سلسلة الإمداد بسّط عملية تسجيل البائعين بجعلها أكثر مرونة، بسبل منها رفع العتبة الخاصة بالتسجيل الأساسي في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات من 40 000 دولار إلى 150 000 دولار، وتوسيع سلطات دائرة التمكين والتواصل من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للحصول على موافقات خاصة لتسجيل البائعين، وأتمتة طلب الحصول على الموافقات الخاصة لتسجيل البائعين، والسماح للبائعين بتقديم ما هو مطلوب من مستندات ثبوتية للتسجيل بجميع اللغات الرسمية الست. ومنذ نهاية عام 2020، سُجّل ما مجموعه 280 408 بائعين. وشهدت نسبة البائعين المسجلين من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لتصبح 78 في المائة في عام 2021. وقد عمل المكتب على زيادة عدد بائعي خدمات الطيران المسجلين، فمنذ كانون الثاني/يناير 2019، سُجّلت 38 شركة طيران جديدة، من بينها 20 شركة للإجلاء الطبي الجوي، نجح 32 في المائة منها في الحصول على عقود (المرجع نفسه، الفقرات من 28 إلى 30).

33 - وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن تسجيل البائعين يجري على مستويين (المستوى 1 والمستوى 2). فأما التسجيل على المستوى 1 فيخص العقود التي تتراوح قيمتها التقديرية بين 150 000 دولار و 500 000 دولار، الأمر الذي يتطلب من البائع (أ) شهادة تأسيس أو ما يعادلها من مستندات تثبت المركز القانوني والأهلية القانونية، (ب) ثلاث جهات تعريف على الأقل، (ج) معلومات عن الشركة، (د) ثلاث سنوات على الأقل من العمل في المجال نفسه. وأما التسجيل على المستوى 2 فيخص العقود التي تتجاوز قيمتها التقديرية 500 000 دولار، الأمر الذي يتطلب من البائع، بالإضافة إلى متطلبات المستوى 1، ثلاثة خطابات مرجعية على الأقل والبيانات المالية المراجعة للسنوات الثلاث الماضية. ويُطلب من البائعين على المستوى 2 أن يحدّثوا معلوماتهم المالية سنويًا على بوابة المشتريات ([www.ungm.org](http://www.ungm.org)). وتتابع الأمانة العامة الطلبات المتعلقة بالبائعين الذين حصلوا على "موافقات خاصة" أو الذين لديهم عقود تزيد قيمتها على 10 ملايين دولار مع الأمانة العامة. وتستكمل الأمانة العامة حالياً استعراضها للنظر فيما إذا كان ينبغي إجراء تقييم للقدرة المالية فيما يتصل بالعقود التي تتجاوز عتبة معينة، حتى وإن كان البائع مسجلاً بالفعل في المستوى 2، إذا لم يكن التقييم السابق قد أُجري في السنة التقويمية الحالية. وفي العموم، لا تُحذف حسابات البائع من بوابة المشتريات، ولكن يُشار إلى البائع الخاضع للجزاء بصفته هذه، في حين يُحتفظ بسجل الحسابات وبياناتها التاريخية. وبالمثل، لا تُحذف السجلات عندما لا يقدم البائع جميع المستندات المطلوبة؛ غير أن مركزه كبائع من المستوى 2 قد يتأثر وتوضع بجانب مركز البائع ملحوظة تفيد بأنه ينبغي له تحديث معلوماته. ولا يُحذف الحساب إلا في حالة واحدة هي عندما يقوم البائع، دون قصد، بإنشاء حسابات متعددة، أو عندما تُحذف أي حسابات مكررة و/أو عندما يقدم البائع طلباً محدداً بسحب تسجيله من بوابة المشتريات.

34 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن استعراض دائرة التمكين والتواصل لطلب تسجيل البائع، في إطار عملية الموافقة الاعتيادية، هو الذي يحدد ما إذا كان البائع قد استوفى معايير القبول في مستوى تسجيل معين على بوابة المشتريات، ومن ثم يُحدّث مركز البائع في بوابة المشتريات عند المستوى المناسب. وتشكل "الموافقة الخاصة" عملية موافقة استثنائية لبائع لا يستوفي معايير التسجيل عند مستوى التسجيل المناسب في بوابة المشتريات. ويقدم الطلب من جانب موظف المشتريات ثم يخضع للاستعراض، وبعد ذلك تقدم لجنة الموافقات الخاصة توصية في هذا السياق، ليستعرضها رئيس دائرة التمكين والتواصل

لاحقًا. وفي حالة الموافقة عليها، يُمنح البائع موافقة خاصة على تنفيذ العقد لمرة واحدة فقط. ولكن نظرًا لأن الموافقة خاصة، فإن مستوى تسجيل البائع في بوابة المشتريات يبقى على حاله دون تغيير. وهذا ما يحدث، على سبيل المثال، عندما لا يستوفي البائع المعايير المالية للتسجيل بسبب تكبده خسائر إلا أن هذه الخسائر لا تؤثر، بعد مضاهاتها بالإيرادات الواردة في البيانات المالية، على سلامته المالية و/أو حالة التدفق النقدي لديه. وتقوم الأمانة حاليًا باستعراض المعايير المالية للفئات الرئيسية بهدف تكييفها استنادًا إلى قواعد السوق.

35 - وفيما يخص التواصل مع البائعين، يبيّن الأمين العام في تقريره أن أنشطة التواصل مع البائعين تركز على إتاحة الفرصة للمهتمين منهم، بمن فيهم أفراد مجتمع البائعين الأكفاء ولكن المهمشين، للمشاركة في أنشطة الشراء. وبالإضافة إلى الحلقات الدراسية التقليدية المتعلقة بالأعمال التجارية التي تُنظم بالتشاور مع الدول الأعضاء، والمقدمة حاليًا افتراضيًا، اتسع نطاق الأنشطة ليشمل أحيانًا تركز على تسجيل البائعين يمكن أن تدعم تنفيذ استراتيجيات جديدة لإدارة الفئات. ويقوم المكتب، عند الطلب، بتدريب الدول الأعضاء لمساعدتها على تيسير عملية تسجيل البائعين. وقد أدخلت الأمانة العامة مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس فعالية الحلقات الدراسية المتعلقة بالأعمال التجارية. وفي إطار هذه المؤشرات، ارتفعت نسبة الدعوات الموجهة للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من 66 في المائة في عام 2019 إلى 69 في المائة في عام 2021. وتشير نتائج دراسة استقصائية جرت مؤخرًا بجميع اللغات الرسمية عن مدى رضا المشاركين في حلقة دراسية متعلقة بالأعمال التجارية إلى أن 84 في المائة من المشاركين في الحلقة الدراسية لم يشاركوا قط في أية عملية شراء للأمم المتحدة في الماضي، وأفاد 72 في المائة من المشاركين بأن الحلقة الدراسية وفرت لهم فهمًا أفضل لكيفية التعامل التجاري مع الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرتان 31 و 32) (انظر الجدول 5).

#### الجدول 5

عدد الحلقات الدراسية الحضورية والشبكية المتعلقة بالأعمال التجارية التي نظمتها الأمانة العامة،  
2021-2019

تصنيف البلدان	2019	2020	2021
البلدان النامية	18	21	34
أقل البلدان نموًا	4	–	1
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	4	1	3
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>26</b>	<b>22</b>	<b>38</b>
البلدان الصناعية	19	17	21
في سياق فئات محددة	–	1	5
الحلقات الدراسية الدولية	–	–	4 <sup>(أ)</sup>
<b>المجموع</b>	<b>45</b>	<b>40<sup>(ب)</sup></b>	<b>68<sup>(ج)</sup></b>

(أ) ضمت مزيجًا من البائعين من مختلف البلدان (البلدان الصناعية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية).

(ب) تألفت من ثماني حلقات دراسية عقدتها منظمة WEConnect International وركزت فيها على الأعمال التجارية المملوكة للمرأة.

(ج) تألفت من 20 حلقات دراسية عقدتها منظمة WEConnect International وركزت فيها على الأعمال التجارية المملوكة للمرأة.

36 - وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لتعزيز فرص الأعمال التجارية المتاحة للبايعين من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة جهوده واستكشاف طرق مبتكرة إضافية لتشجيع واستخدام الشراء من هذه المجموعات من البلدان، وتقديم معلومات مستكملة، بما في ذلك تحليل لأثر ذلك على السلع الأساسية الرئيسية، في سياق تقريره المقبل (انظر أيضاً A/73/790، الفقرة 25).

37 - ويشير الأمين العام إلى أن أنشطة الاتصال بالبايعين يتسع نطاقها بما يتجاوز الحلقات الدراسية المتعلقة بالأعمال التجارية لتشمل تعدد اللغات وتعزيز الأعمال التجارية المملوكة للنساء والأعمال التجارية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعملاً بقرار الجمعية العامة 234/72، الذي دُعيت فيه الأمم المتحدة إلى تعميم منظور جنساني وإلى السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في عملها، بما في ذلك ما يتعلق بدعم حصول المرأة على الفرص الاقتصادية، نفذ المكتب برنامجاً للاتصال يهدف إلى إشراك الأعمال التجارية التي تملكها نساء، وذلك بالشراكة مع WEConnect International، وهي منظمة غير حكومية. وعقدت المنظمة أول حلقة دراسية متعلقة بالأعمال التجارية في عام 2019 في تركيا. وتم توسيع نطاق البرنامج ليشمل 20 حلقة دراسية متعلقة بالأعمال التجارية في عام 2021، إلى جانب 10 فرص تدريبية للشركات المملوكة للنساء تغطي مجموعة من المواضيع المتعلقة ببناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تتشارك الأمانة العامة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأم المتحدة للمرأة) لتعريف المفاوضين بمبادئ تمكين المرأة، التي توفر إطار عمل قوي لدعم الموردين الساعين إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في أماكن العمل والأسواق والمجتمعات المحلية. وبلغ عدد الشركات المملوكة لنساء المسجلة لدى الأمانة العامة ما مجموعه 21 532 شركة، 6 في المائة منها من بلدان نامية أو بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (A/76/613، الفقرتان 29 و 33).

38 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة تعترف، بالإضافة إلى الجهود المذكورة أعلاه، القيام بما يلي: (أ) العمل مع غرف التجارة المحلية وغيرها من المنظمات ذات الصلة للحصول على قوائم بالأعمال التجارية المملوكة للنساء حسب فئة السلع والخدمات التي تطلبها الأمم المتحدة؛ (ب) مواصلة العمل، في إطار مشاركتها في شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتبادل الممارسات الجيدة والأدوات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ج) تعزيز شراكتها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستخدام قاعدة بيانات الهيئة للأعمال التجارية المملوكة للنساء، وأتمتة فرص الشراء المتاحة لتلك الأعمال التجارية، ومواصلة العمل لكفالة أن يصبح المتعاقدون مع هذه الهيئة من الموقعين على مبادئ تمكين المرأة لزيادة تعميم المبادئ الجنسانية في سلسلة الإمداد الخاصة بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

39 - ويلاحظ الأمين العام كذلك أن المكتب، عملاً بقرار الجمعية العامة 144/74 الذي دعت فيه الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة إلى التعجيل بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة على نحو كامل وفعال في أعمال المنظمة، يعمل مع الفريق العامل المعني بالمشتريات المستدامة التابع لشبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى من أجل تعزيز الشمولية في مجال الإعاقة، بسبل منها سياسات الشراء التي تكفل وضع العملية في متناول الجميع. وقد تم تحديث دليل المشتريات ليشمل الارتقاء بمستوى معايير أداء الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشمولية في مجال الإعاقة، بسبل منها على سبيل المثال اشتراط أن تكفل المكاتب الطالبة للتوريد، في حدود المعقول، مراعاة اعتبارات التيسير على الأشخاص ذوي

الإعاقة ضمن تعريف المتطلبات، وألا تؤدي عمليات الشراء الجديدة إلى إقامة حواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة (المرجع نفسه، الفقرة 36).

40 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي أطلقت في حزيران/يونيه 2019، ستطبق لمدة خمس سنوات تخضع بعدها لعملية استعراض. وفي أعقاب مذكرة الأمين العام المؤرخة أيلول/سبتمبر 2019، التي دعا فيها الوكالات إلى تنفيذ الاستراتيجية، أنشأت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى فريق عمل محدود المدة وضّح توجيهات لشبكة المشتريات بشأن تنفيذ المؤشر 8 (المشتريات) من الاستراتيجية. ونصت التوجيهات على إجراءات معينة في مجالات: (أ) شراء السلع والخدمات التي تراعي اعتبارات التيسير على الأشخاص ذوي الإعاقة، (ب) جعل عملية الشراء تراعي اعتبارات التيسير على الأشخاص ذوي الإعاقة، (ج) الاستعانة بجهات توريد تراعي الاعتبارات المتصلة بالإعاقة. وعُرفت جهة التوريد المراعية للاعتبارات المتصلة بالإعاقة بأنها "جهة التوريد التي تبذل جهداً مكرساً ومتسقاً وقابل للقياس لتنفيذ ممارسات تراعي الاعتبارات المتصلة بالإعاقة". ويمكن لجهات التوريد إثبات أنها تراعي الاعتبارات المتصلة بالإعاقة من خلال وسائل متنوعة من قبيل وجود سياسة تنظيمية بشأن مراعاة الاعتبارات المتصلة بالإعاقة، واستقدام وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير تسهيلات معقولة للمرشحين والموظفين ذوي الإعاقة، وتوفير أماكن عمل تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول إليها. وحتى 1 شباط/فبراير 2022، كان 9 446 بائعاً مسجلاً لدى الأمانة العامة قد أبلغوا بأنفسهم أن شركاتهم تتدرج ضمن هذه الفئة. ويجري حالياً التداول بشأن إمكانية إيلاء اعتبار خاص لتشجيع الأعمال التجارية المراعية للمساواة للإعاقة، ومن المرجح أن تكون الاعتبارات مماثلة لتلك الممنوحة للأعمال التجارية المملوكة للنساء.

41 - وتقر اللجنة الاستشارية بجهود الأمين العام في مجال الاتصال، التي يتوسع نطاقها بما يتجاوز الحلقات الدراسية المتعلقة بالأعمال التجارية لتشمل تعدد اللغات وتعزيز الأعمال التجارية المملوكة للنساء والأعمال التجارية المراعية للاعتبارات المتصلة بالإعاقة، وكذلك العمل مع غرف التجارة المحلية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، وتأمل أن تدرج في التقرير المقبل معلومات مستكملة عن نتائج هذه الجهود.

42 - ويوضح الأمين العام في تقريره أن المكتب قد اعتمد نهجاً متعدد اللغات إزاء أنشطة التسجيل والاتصال، وتولى ذلك في ترجمة دليل مشتريات الأمم المتحدة إلى الفرنسية والإسبانية، وقبول طلبات التسجيل والأدلة المستندية بجميع اللغات الرسمية الست، وترجمة الاستثمارات الأخرى وإعلانات فرص الأعمال التجارية (المرجع نفسه، الفقرة 34). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة ستترجم دليل المشتريات إلى اللغات الرسمية الثلاث المتبقية عند توافر التمويل. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الأهمية القصوى لضمان المساواة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ترجمة دليل المشتريات إلى اللغات الرسمية الثلاث المتبقية، في حدود الموارد المتاحة، وأن يقدم معلومات مستكملة في تقريره المقبل (انظر أيضاً A/76/7، الفقرة 18).

#### مراكز المشتريات الإقليمية

43 - اقترح الأمين العام في تقريره السابق أن تنظر الجمعية العامة في جدوى إنشاء مركز مشتريات إقليمي جديد للمعلومات والمعارف وبناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أو منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/73/704، الفقرة 47). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه

المبادرة لم تنفذ بعد، في ظل الجهود والموارد اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وبالنسبة للمناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً من حيث المشاركة في عمليات الشراء في الأمم المتحدة، واصلت دائرة التمكين والتواصل دعم المكاتب المحلية والإقليمية في تنفيذ البائعين وتمكينهم من خلال الحلقات الدراسية المتعلقة بالأعمال التجارية.

44 - وتلاحظ اللجنة أن المبادرة الرامية إلى إنشاء المزيد من مراكز الشراء لم تنفذ بعد، وإن كانت قيد المناقشة ضمن الأمانة العامة منذ سنوات، وتتوقع من الأمين العام، في حالة رفعه مقترحاً إلى الجمعية العامة في هذا الشأن، أن يدرج فيه أيضاً، حسب الاقتضاء، التحليل المتصل بالتوظيف والمهام والفوائد القابلة للقياس والآثار المالية (انظر أيضاً A/73/790، الفقرة 16).

## رابعاً - إطار مساءلة مكتب إدارة سلسلة الإمداد

### الأداء والحوكمة

45 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن 16 مؤشراً من مؤشرات الأداء الأساسية الأولية أدرجت ضمن إطار المساءلة لرصد ممارسة السلطة المفوضة لاتخاذ القرارات، بما في ذلك المؤشرات المتصلة بالشراء لتشجيع استخدام العقود الطويلة الأجل والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الاستثناءات من الطرق الرسمية لطلب تقديم العطاءات. ويجري استعراض المؤشرات وتوسيع نطاقها وتعزيزها بشكل منتظم. ولا تملك بعض الكيانات المشمولة بإطار تفويض السلطة القدرة الكافية لممارسة سلطة الشراء، وهي بذلك تعتمد على مقدمي الخدمات. ومن بين أكثر من 1 000 تفويض فرعي صدر منذ عام 2019، كان هناك 377 تفويضاً فرعياً نشطاً في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ولم يتم سحب أي تفويض أو إلغاؤه بداعي القلق من إساءة استخدام سلطة الشراء. وسيبدأ العمل في عام 2022 بالصك المنفح لتفويض السلطة، الذي يسترشد بالدروس المستفادة من السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ الإطار الجديد، ويستند إلى التعليقات والمساهمات الواردة من الجهات القائمة على السياسات والأعمال وجميع الكيانات، وذلك تمسحياً مع التزام الأمين العام بالتحسين المستمر (A/76/613، الفقرات من 56 إلى 58).

46 - ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بقائمة تضم 35 كيانات تمارس سلطة الشراء المفوضة وقائمة بمقدمي الخدمات إلى الكيانات غير القادرة على ممارسة هذه السلطة. وفيما يتعلق بالتفويضات الفرعية غير النشطة، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن بوابة تفويض السلطة هي المستودع المركزي لجميع تفويضات السلطة الصادرة، سواء كانت نشطة أو غير نشطة. ولا تحذف التفويضات غير النشطة من النظام لضمان وجود سجل للمراجعة، وكذلك للرجوع إليها أو تحليلها في المستقبل. ومع مرور الوقت، تجاوز عدد تفويضات السلطة غير النشطة عدد نظيراتها النشطة. وبوابة تفويض السلطة هي تطبيق على شبكة الإنترنت تسجّل فيه إجراءات المستخدمين، وتنتهي من خلاله صلاحية تفويضات السلطة تلقائياً بمجرد بلوغها تاريخ انتهاء صلاحيتها. وتقوم الكيانات بتعطيل تفويضات الشراء الفرعية الممنوحة للموظفين لثلاثة أسباب رئيسية: (أ) الموظفون الذين أصدرت لهم التفويضات لم يعودوا يؤدون هذه المهمة؛ (ب) ضرورة تنقيح تفويض الشراء، ويحدث ذلك إذا ارتكب خطأ أو عندما يحل تفويض منقح محل سلطة قديمة تلغى في وقت لاحق؛ (ج) إصدار تفويضات الشراء على نحو خاطئ لموظفين لا يستوفون المعايير. وتقوم شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال كل ثلاثة أشهر برصد الكيانات وإخطارها في حال إصدارها تفويضات سلطة دون التمتع بقدرة الشراء الكافية، وتطلب إلغاؤها فوراً.

47 - وتذكر اللجنة الاستشارية بتوصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن إطلاق مجموعة موسعة من المؤشرات في الوقت المناسب لتغطية مجالات المخاطر المحددة المتصلة بتفويض السلطة، بما في ذلك عدم الفصل بين الواجبات المرتبطة بعملية الشراء، والإفراط في استخدام الأساليب غير الرسمية لطلب تقديم العطاءات (انظر أيضا A/76/554، الفقرة 52). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق تقريره المقبل، معلومات ونتائج مفصلة عن المجموعة الموسعة من مؤشرات الأداء الأساسية، والصك المنقح لتفويض السلطة في مجال الشراء، إلى جانب الدروس المستفادة.

48 - ويقدم تقرير الأمين العام معلومات عن دور مجلس استعراض منح العقود، الذي يتيح الفرصة لمقدمي العروض غير الفائزة الذين شاركوا في عملية شراء تنافسية مستوفية للشروط أسفرت عن منح عقد تتجاوز قيمته 200 000 دولار للطعن في عملية منح العقود. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، تلقى أمين السجل في مجلس استعراض منح العقود 13 طعنا متعلقا بعمليات الشراء، اعتُبرت خمسة منها مقبولة بموجب اختصاصات المجلس، واستعرضها خبراء مستقلون تابعون للمجلس. وفي كل حالة من تلك الحالات الخمس، قررت وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بعد استعراض شامل، رفض الطعون برمتها دون تقديم أي تعويض. ومن بين الطعون الثمانية المتعلقة بالشراء، التي لم يتم المضي بها قدما، سحب المشتكي أحد الطعون، وتبين أن خمسة منها غير مقبولة لأنها قد نشأت عن طلب تقديم عطاءات أجراه كيان شراء لم يكن مشاركا في مجلس استعراض منح العقود. وقُدّم طعنان من قبل موردين لم يشاركا في الواقع في عملية الشراء المعنية (A/76/613، الفقرتان 59 و 60). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تلك الحالات لا تتعلق بممارسة موظفي الأمم المتحدة لسلطة اتخاذ القرارات في مجال الشراء، وهي بذلك لا تتصل بأي جانب من جوانب تفويض السلطة.

49 - وفيما يتعلق بعضوية مجلس استعراض منح العقود، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن أمانة المجلس تحتفظ بقائمة من الخبراء المستقلين الذين وافقت على تعيينهم في السابق ووكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بعد بحث مستفيض عن فنيين في مجال الشراء ممن لديهم الخبرة المناسبة. ويستعرض أمين السجل وموظفو أمانة المجلس معا السير الذاتية للخبراء المدرجين في قائمة المرشحين المقبولين، ويحددون ثلاثة خبراء استنادا إلى خبرتهم ذات الصلة بالتحدي المعني في مجال الشراء، وخبرتهم في مجال سياسات وممارسات المشتريات الدولية، بما في ذلك أنشطة الشراء التي تقوم بها المنظمات الحكومية الدولية، وفي الشؤون القانونية. وبعد تحديد المرشحين المناسبين الثلاثة، يجري الاتصال بهم للتأكد من إمكانية مشاركتهم واستعدادهم للعمل في المجلس. ويجوز لأمين السجل، حسب تعقد الحالة المعنية، أن يعين خبيرا واحدا أو ما يصل إلى ثلاثة خبراء.

50 - ويشرح الأمين العام كذلك في تقريره دور لجنة استعراض الموردين في تقديم توصيات إلى وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بشأن إمكانية فرض جزاءات على الموردين وإعادة إدراج الموردين في قائمة الجهات التي يجري التعامل معها. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، استعرضت اللجنة 117 حالة لادعاءات بوجود ممارسات محظورة، شملت 32 موردا وأسفرت عن صدور قرار لوكالة الأمين العام يقضي بتعليق التعامل مع 22 موردا وشطب 10 موردين من القائمة. وشملت التوصيات الأخرى التي قدمتها اللجنة توجيه اللوم وإحالة القضايا إلى مكتب الشؤون القانونية لتحديد سبل الجبر التعاقدية أو إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق فيها. وبالإضافة

إلى ذلك، نظرت اللجنة في إعادة إدراج موردين في القائمة، مما أدى إلى رفع حالات إيقاف التعامل مع ثلاثة موردين. وإطار السياسات النموذجي لجزاءات الموردين هو مجموعة من المبادئ التوجيهية والسياسات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمعاقبة الموردين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات الذين يتورطون في ممارسات محظورة. ويتيح إطار السياسات النموذجي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وضع إجراءات للجزاءات تلبية الاحتياجات الخاصة بكل كيان، مع تيسير تنسيق جهود الجزاءات على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت اللجنة في ثلاث حالات تتعلق بالاعتراف المتبادل بجزاءات فرضتها وكالة أخرى. وسيتواصل تبسيط عملية الاعتراف المتبادل بالجزاءات ضمن التفتيح المقبل لدليل المشتريات (المرجع نفسه، الفقرات من 62 إلى 64).

51 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة تضم في عضويتها مدير شعبة التحول المؤسسي والمساءلة - أو الموظف المكلف بالنيابة عنه/عنها - الذي يشغل منصب رئيس اللجنة؛ وممثلاً من مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية، يقوم أيضاً بدور الرئيس البديل في غياب الرئيس؛ وممثلاً من إدارة الدعم العملياتي؛ وممثلاً من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن الاستعانة بمكتب الأخلاقيات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب الشؤون القانونية للتشاور بحكم المنصب. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضاً بأن استقلال أمانة مجلس استعراض منح العقود مكفول، بحسب الأمين العام، من خلال فصلها عن وظيفة الشراء في إدارة الدعم العملياتي ووجود مكتبها في مكتب وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. واستقلال العمل الموضوعي للمجلس مكفول من خلال تعيين خبراء مستقلين في مجال الشراء يقومون باستعراض الحالات وإعداد تقارير مفصلة وتوصيات من أجل القرار النهائي الذي تتخذه وكالة الأمين العام.

52 - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بنسخة من إطار السياسات النموذجي وأبلغت بأن الوثيقة قد وضعت في صيغتها النهائية في عام 2011. وبالنظر إلى الوقت الذي انقضى منذ ذلك الحين، تعكف شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى على استعراض تلك الوثيقة حالياً. وبخصوص نظر الجمعية العامة في السياسات، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن الأمين العام أشار، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة (A/67/683 و A/67/683/Corr.1 و A/67/683/Corr.2)، إلى إطار السياسات النموذجي في الفقرتين 55 و 66. وعقب المداولات بشأن ذلك التقرير، اتخذت الجمعية العامة القرار 263/68 الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة لتتخذ في دورتها التاسعة والستين. وقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة في الفقرة 57 من A/69/710. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة اتخذت القرار 273/69 عقب مداولات بشأن A/69/710، فهي لم تورد أي إشارة في ذلك القرار إلى إطار السياسات النموذجي. وأشار الأمين العام، في تقريره عن أنشطة الشراء في الأمانة العامة للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين (A/71/681)، إلى إطار السياسات النموذجي في الفقرة 61. ومع ذلك، لم تتخذ الجمعية العامة أي قرار رداً على ذلك التقرير. ولم يورد الأمين العام، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين (A/73/704)، أي إشارة إلى إطار السياسات النموذجي، ولم تتخذ الجمعية العامة أي قرار رداً على ذلك التقرير.

53 - وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل معلومات تفصيلية عن إطار المساءلة المتعلق بعمليات الشراء وإطار السياسات النموذجي، بما في ذلك بشأن دور إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في رصد وتقييم وظيفة الشراء (انظر أيضا A/73/790، الفقرة 12).

54 - وفيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالجزاءات، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن كيانات الأمم المتحدة تتعامل مع الجزاءات على أساس كل كيان على حدة. وتحال قرارات الجزاءات التي تتخذها الكيانات إلى بقية أجزاء منظومة الأمم المتحدة من خلال بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، حيث يشار إلى الموردين بعلامات وفقا لتلك القرارات. وبمجرد فرض الجزاءات على المورد، تخطر جهات التنسيق في جميع كيانات الأمم المتحدة بالجزاءات من خلال البوابة العالمية للمشتريات. ثم تتخذ الأمانة العامة الإجراء اللازم بشأن ذلك المورد بعينه. وتقوم الأمانة العامة كذلك بإرسال قائمة مورديها الخاضعين للجزاءات إلى أمين شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

#### إدارة الأداء وإرشادات العمليات

55 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكتب إدارة سلسلة الإمداد قد أصدر إطارا لإدارة أداء سلسلة الإمداد، ينص على مقاييس الأداء التي تقيس الصحة العامة لسلسلة إمداد الأمانة العامة. ويتيح الإطار تحليل مؤشرات الأداء الأساسية لتحقيق الأداء الأمثل في سلسلة الإمداد وسير الأعمال في المنظمة من خلال تحسين الرصد. وتستند سمات ومؤشرات الأداء المدرجة في الإطار - وهي الاستجابة والموثوقية والمرونة والكفاءة من حيث التكلفة والكفاءة في إدارة الأصول وتغطية المخزون - إلى النموذج المرجعي القياسي لعمليات سلسلة الإمداد في هذا القطاع. ويتضمن الإطار أيضا مجموعة مخصصة من المقاييس لتلبية الاحتياجات الفريدة للمنظمة. ويتضمن المرفق الثالث من التقرير نتائج الأداء للفترة 2019-2021 (A/76/613، الفقرات من 65 إلى 67 والمرفق الثالث).

56 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب كان يعكف خلال السنوات الثلاث الأولى من عمله على وضع وتنفيذ معايير وأدوات لتقييم الأداء، وقد تم بدء العمل بها على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وفي غضون ذلك، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات بالفعل عمليات مراجعة (تقييمات) في مجالات مختلفة من إدارة سلسلة الإمداد، بما في ذلك تخطيط الطلب والمصادر، والطيران، والشراء. ومع مراعاة حداثة عهد الهيكل الجديد واستمرار جائحة كوفيد-19، يعتزم المكتب مواصلة قياس معايير الأداء وتقديم تقارير عن تحقيقها خلال فترة السنتين المقبلة بهدف إجراء تقييم مستقل بعد مرور خمس سنوات على إنشاء المكتب، في إطار أنشطة المراجعة المنتظمة التي يقوم بها مجلس مراجعي الحسابات أو مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة كذلك بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى، وفقا للفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 256/74 والفقرة 20 من قرار الجمعية العامة 247/75، مراجعة لتنفيذ القيود المفروضة بعد انتهاء الخدمة على الموظفين المشاركين في عملية الشراء، وأصدر تقريره (A/76/139). ويجري حاليا تنقيح نشرة الأمين العام ST/SGB/2006/15 بشأن القيود المفروضة بعد انتهاء الخدمة بمشاركة موظفين من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب الأخلاقيات. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تنفذ جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية تنفيذا كاملا وأن تؤخذ في الاعتبار في

نشرة الأمين العام المنقحة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تقييم أداء إدارة سلسلة الإمداد وإدراج معلومات مفصلة في تقريره المقبل.

## خامسا - أهداف مكتب إدارة سلسلة الإمداد للفترة القادمة

*انتقال سلسلة الإمداد من النموذج الخطي إلى النموذج الدائري*

57 - يشير الأمين العام في تقريره إلى ضرورة وجود سلسلة إمداد دائرية، تشمل عمليات لإعادة الأصول إلى حلقة الإمداد بأسلوب مضبوط، وذلك من أجل الحفاظ على سلسلة إمداد تتسم بالفعالية والكفاءة. ويستند المفهوم الجديد لمخزون النشر الاستراتيجي إلى ذلك، ويقترح إعادة هذه الأصول من الكيانات إذا كانت تستوفي معايير معينة، بما يؤدي إلى زيادة توافر الأصول وانخفاض التكاليف بالنسبة للعملاء. وبالمثل، ينبغي إرجاع فائض المستهلكات على أساس القيمة المتبقية ومتوسط العمر المتوقع المتبقي. ويستند نموذج سلسلة الإمداد الدائري إلى فلسفة التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير وإعادة توجيه الاستخدام. وهناك ازدواجية بين المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات والشركات المحلية للنقل بالشاحنات، ويمكن تجنب الكثير من هذه الازدواجية باتباع نهج نشط لإعادة المعدات (المرجع نفسه، الفقرتان 78 و 79). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأصول التي تتسم بقيمة اقتناء عالية ومعدل استخدام منخفض (مثل المحطات الثقيلة المتخصصة ومعدات مكافحة الحرائق) تخضع لاستعراض دوري وفقا لمعايير محددة منها، على سبيل المثال لا الحصر، معدل الاستخدام (إن وجد)، والقيمة السوقية، والتكلفة التشغيلية، والنواتج المحتمل، واحتياجات التجديد. ويحدد ذلك ما إذا كان من المفيد للمنظمة "إعادة" تلك الأصول من منطقة عملياتها (بعثة ميدانية) إلى أحد أماكن المخزون المركزي وتجديدها أو تحديثها أو إصلاحها، وزيادة "عمرها التشغيلي المفيد" وإعادة استخدامها في بعثة أخرى. وأشارت الدراسات المبكرة بشأن الأصول "المعادة" من البعثات التي تجري تصفيتهما إلى أن هناك فوائد كبيرة من حيث تجنب التكاليف، وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لإعادة الانتشار، والحد من البصمة البيئية. وقدم هذا المفهوم بوصفه برنامجا مكونا من ثلاثة أركان (الإعادة والتجديد وإعادة الاستخدام)، وسيطرح على أساس تجريبي في الفترة المقبلة كجزء من الإطار الأوسع نطاقا لإدارة الأصول الاستراتيجية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضا بأن المجموعة الأولية من الأصول قيد النظر تشمل الأصول التي تتسم بقيمة اقتناء عالية ومعدل استخدام منخفض. ويوجد حاليا نحو 680 أصلا تزيد قيمة اقتنائها على 250 000 دولار، منتشرة عالميا في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وتعتبر هذه الأصول من الأصول ذات الأثر الكبير على أساس التكلفة الأولية العالية، وانخفاض معدلات الاستخدام، وتجنب التكاليف، وانخفاض الفترة الزمنية اللازمة. وتجري حاليا عملية لجمع البيانات استنادا إلى الأصول والمخزون الناجمين عن تصفية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نظرا لتوافر البيانات طوال دورة حياة البعثة. وستحدد التكاليف المتوقعة في الفترة المقبلة، ومن المقرر تتبع أوجه الكفاءة وعرضها على الدول الأعضاء في التقرير المقبل.

58 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات مفصلة عن النهج الدائري لسلسلة الإمداد وإطار إدارة الأصول الاستراتيجية، بما في ذلك بشأن التدابير الرامية إلى كفاءة وضوح خطوط التمويل، والآثار المالية، والمكاسب في الكفاءة واسترداد التكاليف، في سياق تقريره المقبل.

## تنشيط مفهوم مخزون النشر الاستراتيجي

59 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن لمخزون النشر الاستراتيجي وظيفتين أساسيتين. الوظيفة الأولى هي الوظيفة التقليدية للمخزون الذي يستخدم في أوقات الأزمات، والثانية هي العمل كصندوق متجدد لتمكين الأمانة العامة من التصرف بسرعة لشراء السلع الأساسية نيابة عن كيانات متعددة مع تجديدها عن طريق تحميل التكاليف (توفير إمدادات الدم للبعثات الميدانية، على سبيل المثال). وتمشيا مع طلبات الدول الأعضاء للحصول على معلومات مستكملة عن محتوى مخزون النشر الاستراتيجي وأدائه ومستقبله، ومع مواصلة تنفيذ النموذج الجديد لإدارة سلسلة الإمداد على نطاق الأمانة العامة، يجري وضع مفهوم جديد لحلول النشر الاستراتيجي. وسيغطي هذا المفهوم ما يلي: (أ) بدء عمل البعثات ودعمها؛ (ب) تقديم الدعم أثناء الكوارث؛ (ج) أزمات الصحة العامة؛ (د) تحسين إدارة الأصول على الصعيد العالمي، بما في ذلك تحقيق الأداء الأمثل في توزيع الحمولات والشحن من المواقع المركزية، وتصفية الأصناف والتخلص منها على نحو سليم. وستدار الإمدادات من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي في إيطاليا بواسطة نقاط الإمداد الأربع التالية: (أ) مخزون النشر الاستراتيجي؛ (ب) المخزونات المنشورة إقليمياً؛ (ج) تجديد المخزون الذي يديره الموردون؛ (د) عمليات الشراء المباشرة من خلال شبكة المكتب الأوسع نطاقاً. وتساعد خلية دعم المخزونات المنشورة إقليمياً في مركز الدعم الأمامي والنشر بمركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي على قيام قاعدة اللوجستيات بتطوير مخزونات النشر الإقليمية في عننتيبي، مما يحقق أوجه الكفاءة ولا سيما من خلال تخفيض وقت التسليم (المرجع نفسه، الفقرات من 80 إلى 82).

60 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من أجل زيادة تدوير المواد في مخزون النشر الاستراتيجي، وبالتالي خفض الاستهلاك والتقاعد وتكاليف الاحتفاظ بالمخزونات، يقترح إتاحة إمكانية الوصول أمام مختلف كيانات الأمم المتحدة على أساس ثلاثة مستويات ذات أولوية. وسيخصص المستوى الأول ذو الأولوية، وهو المستوى الأعلى، لغرض بدء البعثات والزيارات المفاجئة في الاحتياجات في عمليات حفظ السلام، متبوعاً بسائر أنشطة وعمليات الأمانة العامة. وسيكون المستوى الثاني ذو الأولوية مخصصاً لسائر الوكالات والصناديق والبرامج، ما دام لا يوجد تعارض مع الاحتياجات اللازمة لأنشطة حفظ السلام وسائر أنشطة الأمانة العامة. وسيخصص المستوى الثالث ذو الأولوية للمنظمات الشريكة الأخرى بموجب اتفاقات مستوى الخدمات (مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا). ويمكن لكيانات المستوى الثالث ذي الأولوية الوصول إلى مخزون النشر الاستراتيجي إذا كان هناك اتفاق رسمي بين الكيان والأمانة العامة للأمم المتحدة ولم يكن هناك أي تعارض مع الاحتياجات اللازمة للمستويين الآخرين ذوي الأولوية. وسيقدم تقرير عن مفهوم مخزون النشر الاستراتيجي في سياق النظر في ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي في إيطاليا. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى النظر في التقرير المتعلق بمفهوم مخزون النشر الاستراتيجي، المقدم في سياق ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي في إيطاليا.

## إعادة هندسة الهندسة في مكتب إدارة سلسلة الإمداد

61 - يوضح الأمين العام أن المكتب قام في عام 2020 بتسليم أكثر من 368 مليون دولار من الأغذية وأكثر من 343 مليون دولار من الوقود، حيث جرى التعاقد معه مركزياً بوصفه مورداً استراتيجياً ودُفعت التكاليف على أساس سعر الوحدة. وعلى العكس من ذلك، فإن نموذج الطيران ينفذه ويراقبه المكتب بشكل

فردى وبالانصال الوثيق مع كل عميل على حدة، وذلك بالنظر إلى أن قيمته تاريخيا كانت تبلغ في المتوسط أكثر من 400 مليون دولار سنويا، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبيرة على سلامة عشرات الآلاف من الركاب التابعين للأمم المتحدة. ويضم مجال الأعمال المتصل بالمرافق والبنى التحتية، بمجموع فاق 340 مليون دولار في عام 2020، مجموعات من القدرات والخبرات المنتشرة حول مقر الأمم المتحدة وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي في إيطاليا وفي الميدان، مما يجعل تلبية الاحتياجات الهندسية ذات الصلة في البعثات الميدانية أمرا صعبا. وقد اتضح من تواصل المكتب مع العديد من البعثات الميدانية أن هناك رغبة مشتركة في تحسين الكيفية التي يلي بها المكتب الاحتياجات الهندسية لعملائه. ويخطط المكتب لاستعراض أفضل السبل لتحسين تقديم خدمات الدعم الهندسي وإجراء فحص مفصل للمهارات والقدرات الإضافية التي قد تكون مطلوبة. وستقدم نتائج هذا الاستعراض والتوصيات ذات الصلة في تقرير عام قادم (المرجع نفسه، الفقرتان 83 و 84). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إنشاء بنى تحتية رأسية وأفقية موثوقة تحدد مواصفاتها باستمرار وتتسم بالقوة والتركيز على الميدان (من المعسكرات الكاملة إلى المكاتب وأماكن الإقامة والطرق والمدارج والجسور والصرف الصحي، ضمن أمور أخرى) وتأمين الطاقة والمياه النظيفة ومعالجة مياه الصرف الصحي في المواقع النائية للموظفين الدوليين المدنيين والأفراد النظاميين يستغرق وقتا طويلا في الغالب. ولا يتيح تباين التكتل الحالي للعناصر الهندسية بين الخدمات في المقر وفي برينديزي، وتفاوت مستويات المهارات في الميدان، توفير الاحتياجات الهندسية الميدانية بصورة موحدة وسريعة بما فيه الكفاية. وسيجري المكتب، على مدار عام 2022، استعراضا للثغرات في الكفاءات والقدرات الهندسية، ويعتزم تقديم المقترحات الناشئة عن ذلك الاستعراض في سياق التقارير المقبلة. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى التقرير الذي سيعد عن نتائج الاستعراض، وتأمل أن يتضمن معلومات مفصلة عن الهياكل ذات الصلة، واستعراض الأدوار والمسؤوليات، والآثار المالية، إن وجدت.

#### تعميم طلبات تقديم العروض في مجال خدمات الطيران

62 - يوضح الأمين العام في تقريره أن الوقت الذي يستغرقه وضع وطلب وإنجاز طلب لتقديم العروض في مجال خدمات الطيران أطول، في المتوسط، من الوقت الذي تستغرقه الدعوة إلى تقديم العطاءات. ومع ذلك، أظهرت التجربة مع طلبات تقديم العروض للحصول على خدمات الطيران أنها كثيرا ما توفر قيمة أفضل مقابل المال من خلال تعزيز المنافسة الدولية وورود عروض أكبر عددا وأكثر تنوعا من العروض التي كانت ترد عادةً عندما كانت طريقة الدعوة إلى تقديم عطاءات تستخدم لتلبية احتياجات مماثلة. وفي العامين الماضيين، كانت هناك طلبات تقديم عروض من أجل اتفاق احتياطي لاستئجار الطائرات ومن أجل التناوب الاستراتيجي للقوات باستخدام طائرات ضخمة وطائرات صغيرة الحجم. ويجري الآن تجهيز ما مجموعه خمسة طلبات عروض أخرى، اثنان منها يتعلقان بالطائرات، وثلاثة طلبات تتعلق بالمنظومات الجوية غير المأهولة. وأجري استعراض خارجي شامل لتنفيذ الأمانة العامة لمنهجية طلب تقديم العروض بغية تحديد الدروس المستفادة. وأكد الاستعراض أن تزويد البائعين بمعلومات أكثر تفصيلا عن الطلب، مثل احتياجات الطلب الفعلية في السابق، على أساس يومي أو أسبوعي، يقدم صورة أكثر دقة عن التقلبات في الطلب، ويسمح لمقدمي العروض بأن يفهموا على نحو أكثر تفصيلا نطاق وتقلبات الطلب التي سيتعين أخذها في الاعتبار عند تقديم حلولهم المقترحة. ولمعالجة هذه الفجوة في البيانات والتأكد من أن جميع العملاء يقدمون المستوى المطلوب من التفاصيل، مع مساعدة العملاء الذين لا يستطيعون ذلك، ستعمل

خاليا مراقبة الطيران والحركة التابعة لمركز الدعم الأممي والنشر مع العملاء مباشرة من أجل تقديم هذه المعلومات، وذلك بالاعتماد على الأدوات المتاحة للأمانة العامة (المرجع نفسه، الفقرات من 89 إلى 91).

63 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاستعراض الخارجي الذي أجري في عام 2021 خلص إلى أن منهجية طلب تقديم العروض تعكس فيما يبدو مبادئ الشراء الأربعة المعتمدة في الأمم المتحدة على نحو أفضل مقارنة بمنهجية الدعوة إلى تقديم العطاءات. وتبين عند تقييم طلب تقديم العروض والدعوة إلى تقديم العطاءات في ضوء مبادئ الشراء المعتمدة في الأمم المتحدة، أن منهجية طلب تقديم العروض تعكس على نحو أفضل مبادئ الشراء المتمثلة في أعلى جودة بأفضل سعر، والإنصاف والنزاهة والشفافية، والمنافسة الدولية الفعالة. وخلص الاستعراض الخارجي أيضا إلى أن إحدى الفرص الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة لتحسين مشترياتها المقبلة، إلى جانب تنفيذ منهجية طلب تقديم العروض، تكمن في إجراء تحليل أكثر دقة لاحتياجات البعثات وتحسين إجراءات تحديدها. وعلى نحو أكثر تحديدا، ستستفيد الأمم المتحدة بشكل كبير من التحليل الدقيق لأنماط الطلب فيما يتصل بالركاب والشحن داخل البعثات وفيما بينها، ومقارنة سيناريوهات الطيران البديلة (مثل المزج بين الطائرات وأنماط المسارات وتواتر الرحلات الجوية وساعات التشغيل) لتحديد التصاميم اللوجستية المثلى في مجال الطيران لكل بعثة، والتي يمكن أن تشمل الأصول المشتركة بين البعثات. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضا بأنه منذ إجراء التجربة واثنين من طلبات تقديم العروض اللاحقة (2015-2018) للأصول الجوية للبعثات، أجرت شعبة المشتريات وفريق الطيران وقسم النقل الجوي في شعبة اللوجستيات تدريبات إضافية على طلبات تقديم العروض خارج نطاق الأصول الجوية للبعثات. واعتُبرت طلبات تقديم العروض هذه ناجحة وشكلت معارف داخلية إضافية حول إجراء هذا النوع من الشراء. وستساعد هذه الزيادة في المعرفة المؤسسية، إلى جانب توصيات الخبير الاستشاري الخارجي، على تحسين الطريقة التي تجرى بها طلبات تقديم العروض في المستقبل. والهدف من ذلك هو الوصول إلى الصيغة الأمثل لتشكيلات الأسطول داخل البعثات وفيما بينها، وعملية طلب تقديم العروض هي الآلية الأنسب للمساعدة في تعزيز الاستخدام الأمثل للأصول الجوية على نطاق المنظمة بأسرها. وفي الوقت الراهن، لم يتم إبرام أي من العقود السارية للأصول الجوية المخصصة للبعثات باستخدام منهجية طلب تقديم العروض. ومُنحت جميع عقود الأصول الجوية الخاصة بالبعثات باستخدام الدعوة إلى تقديم العطاءات. وطلبت اللجنة نسخة من الاستعراض الخارجي ومعلومات عن التكلفة السنوية لساعة الطيران لكل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة في إطار منهجية الدعوة إلى تقديم العطاءات، ولكل سنة في إطار منهجية طلبات تقديم العروض، ولكنها لم تتلق ذلك. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة قد تواصلت، بناء على طلب من إحدى الدول الأعضاء للحصول على نسخة من ذلك الاستعراض الخارجي، مع الشركة الاستشارية وحصلت، مبدئيا، على موافقتها. وستقوم الشركة بتنقيح التقرير لحذف المعلومات التي يمكن أن تخل بعدالة عملية الشراء في المستقبل، وستضاف ملاحظة تبين أن ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على سلامة التقرير والنتائج الواردة فيه. وتنتظر الأمانة العامة تلقي النسخة المنقحة.

64 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة تتطلع، في قرارها 273/69، إلى الحصول في التقرير المقبل للأمين العام على معلوماتٍ عن المزايا والمساوئ لممارسة استخدام المنهجين في شراء خدمات الطيران. وأشارت اللجنة في تقريرها ذي الصلة إلى أن المعلومات التي قدمها الأمين العام في تقريره كانت ذات طابع أولي (A/71/823، الفقرتان 28 و 29). وتذكر اللجنة بأن الأمين العام أشار في تقريره السابق إلى أن المكتب سيجري في عام 2019 استعراضا لاستخدام منهجية طلب تقديم العروض في شراء

خدمات الطيران من أجل تحديد الدروس المستفادة والفرص المتاحة لمواصلة تبسيط العملية أو تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة (A/73/704، الفقرة 43). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام لا يتضمن معلومات كافية عن الاستعراض المذكور أعلاه، وتأمل أن تدرج في التقرير المقبل معلومات مفصلة عن نتائج الاستعراض الذي من المتوقع أن يوفر المزيد من التحليل والمعلومات بشأن مزايا وعيوب استخدام المنهجيتين (انظر A/73/790، الفقرة 21).

#### مواصلة سلسلة الإمداد مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030

65 - يوضح الأمين العام في تقريره أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ستدرج ضمن أنشطة سلسلة الإمداد من أجل استخدام الموارد المحلية بمسؤولية أكبر والحد من الآثار الضارة للتلوث والنفايات، وتنفيذ برنامج جديد في عام 2022 بشأن موضوع "إضافة القيمة إلى عمليات السلام من خلال سلسلة الإمداد". ولا يسعى البرنامج إلى التخفيف من الآثار السلبية لنشاط سلسلة الإمداد فحسب، بل أيضا إلى تقديم مساهمات إيجابية للمجتمعات المحلية وأهداف التنمية المستدامة. ودعما للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) وللغايات 7-12 (تعزيز ممارسات الشراء العام المستدام)، يعمل المكتب مع منظمة WEConnect International التي تتيح الوصول إلى شبكة من الأعمال التجارية المملوكة للنساء في مجال العديد من الفئات، ومشروع مبادرة إلسي، الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في البعثات الميدانية والاحتفاظ بها، وتحسين السلامة والأمن عموما للموظفين في الميدان (A/76/613، الفقرات من 95 إلى 97).

66 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن سلسلة الإمداد في الأمانة العامة يمكن أن تسهم في تحقيق خطة عام 2030 من خلال أمور منها تشجيع البائعين المحليين على المشاركة في أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والسماح للبعثات بالحصول على أصناف معينة من مصادر محلية في إطار قواعد وأنظمة الشراء القائمة، والاستثمار بصورة مستمرة في الطاقة المتجددة، مما يبعد عن المنظمة خطر الإضرار بالسمعة، والقيام في الوقت نفسه ببناء القدرات المحلية من خلال تدريب الموظفين المحليين، وتحسين إدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف، مما يمكن أن يسهم في تحقيق الاستدامة في البلدان المضيفة. ويجري المكتب حاليا دراسة لاستكشاف الفرص المتاحة لزيادة مواصلة إدارة سلسلة الإمداد مع خطة عام 2030. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب يوفر الخبرة التقنية لجميع العملاء ويدعم الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم العمليتي من خلال تقديم حلول التوريد المتصلة بالهندسة للفئات الهندسية التسع، مع التركيز على الخيارات المبتكرة والمستدامة، بما في ذلك الطاقة المتجددة ومعالجة مياه الصرف. بيد أن اللجنة أبلغت أيضا، عند الاستفسار، بأن سياسة وممارسات الشراء التي تنتهجها الأمانة العامة في مجال الشراء المستدام لا تتواءم مع تلك المتبعة في الوكالات والصناديق والبرامج الرئيسية. ووفقا لما ذكره الأمين العام، فقد اعتمد عدد من المنظمات بالفعل سياسات شراء مستدامة<sup>(1)</sup>. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها عن البيانات المتعلقة بالحصول على خدمات ومنتجات مراعية للبيئة من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية،

(1) يشمل ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

بأن الأمانة العامة ليس بمقدورها إعداد تقرير بيانات يبين على وجه التحديد السلع أو الخدمات التي تعتبر مراعية للبيئة. ومع ذلك، قدمت الأمانة العامة بعض الأمثلة على العقود الممنوحة لبعض البلدان النامية.

67 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى أن الجمعية العامة لم تنظر في مفهوم مراعاة البيئة والاستدامة في عمليات الشراء لإقراره، وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا عن مضمون هذا المفهوم ومعايير، بما في ذلك تأثيره المحتمل على تنوع منشأ البائعين وعلى التنافس الدولي، بما في ذلك ما يخص البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (انظر قرار الجمعية العامة **269/62**، الفقرة 33). وتكرر اللجنة رأيها الذي مفاده أن هناك حاجة إلى أن يقوم الأمين العام بمزيد من العمل من أجل تحسين إدراك مفهوم عمليات الشراء المراعية للبيئة والمستدامة وكيفية التمكن من تطبيقه من الناحية العملية على الأمم المتحدة حتى يتسنى للجمعية العامة النظر في هذه المسألة (انظر قراري الجمعية العامة **273/69**، الفقرة 20، و **286/70**، الفقرة 31)؛ انظر أيضا **A/73/790**، الفقرة 30، و **A/71/823**، الفقرة 32، و **A/69/809**، الفقرة 39).

## سادسا - خاتمة

68 - توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.